



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵎⵓⵔⵉⵏ ⵏ ⵓⵔⵓⵎⵓⵔⵉⵏ ⵏ ⵓⵔⵓⵎⵓⵔⵉⵏ
Conseil national des droits de l'Homme

كلمة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام

20 أكتوبر 2026

السيد منسق الائتلاف الوطني

السيد مدير عام معا ضد عقوبة الإعدام

- Ambassade de **Danemark** S.E Ambassadeur
- Ambassade de **Bulgarie**, S.E Ambassadeur
- Ambassade'd **Angola**, S.E Ambassadeur
- Ambassade du **Burkina Faso**: S.E l'Ambassadeur
- Ambassade de la Rrépublique centrafricaine (RCA) : S.E. l'Ambassadeur

Les représentants des ambassades

- la République tchèque, Guinée-Bissau, Togo, Brésil, Royale de Norvège, Suisse, Perou, Italie

وممثلين عن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

مؤسسة وسيط المملكة

مجلس الجالية المغربية بالخارج

أصدقائنا منسقي الشبكات

ومسانديننا لإلغاء عقوبة الاعدام

أرحب بكم، جميعا، في رحاب المجلس لنخلد اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام....

إحياء هذه السنة لليوم العالمي لمناهضة الإعدام، يضع الإنسان كفرد والإنسانية كقيمة في جوهر الترافع...
الإنسان بكل آلامه وآماله وتعقيدات مساره...

الإنسان قبل الجريمة وقبل العقوبة،

وقبل أن تُختزل الإشكاليات الإنسانية والمجتمعية في أحكام قضائية أو توصيفات قانونية محضة.

فالإنسان هو الذي يُقتل، وهو الذي يفقد، وهو الذي ينتظر، وهو الذي يحمل في جسده وفي ذاكرته آثار الجريمة. هو الضحية وأسرته المفجوعة، وهو المحكوم عليه وأسرته المكلومة، وهو المجتمع بأكمله الذي يبحث، عبر العدالة، عن معنى للإنصاف وجبر الأضرار، وعن حلول وقائية داجمة تحول دون تكرار المآسي.

هو شعار لا يضع القانون في مواجهة الجريمة

بل يضع المجتمع في مواجهة ذاته، وفي مواجهة إنسانيته.

لقد اخترنا، بالمجلس عنوان «حين يُختبر المجتمع في إنسانيته»؛ لأن النقاش حول عقوبة الإعدام هو في عمقه اختبار لإنسانية المجتمع ذاته؛

اختبار يقف أمام جوهر القيم التي نتشاركها،

ويسائل نظرنا إلى الكرامة الإنسانية، وإلى الحدود التي يمكن أن تبلغها سلطة العقاب حين يتعلق الأمر بحق لا يمكن استعادته بعد فقدانه.

أنسنة النقاش، من هذا المنطلق، لا تعني نسيان الجريمة أو التخفيف من وطأتها أو المساواة بين الضحية والجاني،

بل تعني رفض جعل سلب الحياة آلية من آليات العدالة،

وأن نحمي المجتمع دون أن نتخلى عن الإنسان.

لقاؤنا اليوم السيدات والسادة، هو بالتأكيد فرصة لتقييم مسارنا ولتجديد توافيقنا،

ولكنه كذلك فرصة للاحتفاء بما حققناه معا من مكتسبات:

أولها: ثلاثة وثلاثون سنة من الوقف الفعلي لتنفيذ عقوبة الإعدام، والذي أثبت واقعيًا وعمليًا ومؤسسيًا أن المغرب قادر على حماية مجتمعه، وصون أمنه واستقراره، وتحقيق العدالة دون الحاجة إلى سلب الحياة.

وثانيها: التنصيص بدستور المملكة على الحق في الحياة وعلى أن القانوني يحمي هذا الحق

وثالثها: التصويت التاريخي للمملكة باللجنة الثالثة لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي إلى وقف استخدام عقوبة الإعدام، كمنعطف سياسي وحقوقى يترجم انخراط بلادنا الفعلي في الدينامية الدولية المكرسة للحق في الحياة.

وآخرها: الإعلان عن استضافة المغرب للمؤتمر العالمي العاشر لإلغاء عقوبة الإعدام بمدينة مراكش؛ وهي محطة رمزية غير مسبوقة، تُنظم لأول مرة في دولة عربية وعلى صعيد القارة الإفريقية.

لقد اخترنا في المجلس، الزملاء والزميلات، منذ سنة 2019، مسار «الأنسنة»؛ مسار يرفض المس بالحق في الحياة باسم القانون، وردود الفعل اللحظية، ويجعل من الكرامة الإنسانية جوهر كل ترافع من أجل الإلغاء.

في هذا السياق نظمنا مأدبة غداء مع المحكومين بالإعدام بالسجن المركزي بالقنيطرة في 10 أكتوبر 2019

استمعت شخصيًا يامعان لمآسيهم،

عبروا عن ندمهم على ارتكاب جريمة،

في لحظة من لحظات الضعف النفسي والسيكولوجي أو اللاوعي أو الغضب والانفعال الشديد،

فهل المجتمع لا يقبل الخطأ الإنساني؟ وإن كان جسيمًا؟

وهل المجتمع لا يعطي فرصة ثانية لمن ارتكب فعلاً يجرمه القانون؟

في حالات الإعدام لا تطرح المفاضلة بين الجاني والضحية

وإنما تفرض علينا مسألة الفلسفة العقابية للعدالة برمتها،

عدالة تسائل المجتمع لعقابه للفعل الجرمي،

هذا الفعل وهذه العقوبة يختبر المجتمع في إنسانيته وفي تصوره لمناهضة ورفض العنف سواء قانونيا أو مجتمعيًا

بناء على ذلك، أسسنا ترافعنا منذ 2019، على أنسنة النقاش حول عقوبة الإعدام والتشديد على الحق في الحياة،

والدعوة إلى النظر إلى الإنسان في مختلف مواقفه داخل معادلة الجريمة والعقاب.

ولما نشرنا سنة 2022 شهادات لمحكومين بالإعدام،

تقاسمنا مع الرأي العام ليس فقط مآسي المحكومين،

وليس بهدف التساهل مع الجريمة، أو المساواة بين الضحية ومن ارتكب الفعل.

بل كان هدفنا تقديم مسارات مختلفة للمحكومين بالإعدام،

فلا توجد حياة واحدة تقود إلى الجريمة،

وإنما مسارات متعددة يتقاطع فيها الاجتماعي والاقتصادي والإنساني،

مسارات معقدة تنتج الفعل الجرمي

وترافع نبتغي من خلاله الحيلولة دون تطبيع المجتمع مع العنف

أنسنة النقاش حول إلغاء الإعدام، هو في قلب النهوض بالحق في الحياة ويبدأ من فهم هذه المسارات

السيدات والسادة

يعكس العفو الملكي السامي، الذي شمل 240 شخصاً على مدى ربع قرن، من بينهم نحو 185 خلال السنوات الخمس الأخيرة،

قراراً لحماية إنسانية الإنسان المغربي وتكريساً للمبدأ الدستوري للحق في الحياة.

هذه السنة، الحضور الكريم، ارتأين أن نوثق مسار الترفع من أجل الإلغاء، الذي ستجدون بعض محطاته في الكتيب الذي بين أيديكم...

محطات وضعت الإنسان في قلب النقاش، وفتحت نوافذ على الخصوصيات والظروف التي غالباً ما تبقى خارج دائرة الأحكام القضائية،

من خلال شهادات تساعد على فهم ما يسبق الجريمة وما يترتب عليها، وما يمكن تعلمه عن الوقاية والإصلاح والتأهيل وحماية المجتمع.

وعلى أمل أن تترجم الولاية التشريعية الحالية، مكتسبات مسار الإلغاء وأن تجعلها

فرصة تاريخية للانتقال من الوقف العملي إلى الإلغاء القانوني التام والصريح لتقطع مع التردد التشريعي منذ المصادقة على دستور المملكة

أود السيدات والسادة، باسمكم جميعاً، أن نتوجه إلى الحكومة والبرلمان، بنداء،

نؤكد فيه أن اللحظات التشريعية والسياسية، اليوم، تضعنا جميعاً أمام مسؤولية تاريخية وأخلاقية، استثنائية، لاستكمال مسار المكتسبات

من عدم التنفيذ، للتنصيص الدستوري،

ومن التصويت الكوني لوقف تنفيذ عقوبة الإعدام

إلى الإعلان عن استضافة المؤتمر العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام

نداؤنا، دعوة لإدراج إلغاء عقوبة الإعدام ضمن الأولويات التشريعية، ولتأكيد التصويت في دجنبر المقبل على الوقف العالمي للتنفيذ عقوبة الإعدام... ثم دعوة إلى تشريع مقتضيات شجاعة تلغي العقوبة وبدون استثناء وصراحة من المنظومة الجنائية الوطنية.

نداؤنا نُحَثُّ به على **القطع النهائي مع التردد التشريعي**، وتكريس الفصل 20 من دستورنا، والإسراع بالمصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتأكيد التزام المغرب الدائم بضمانات الحق في الحياة بما لا يدع مجالاً للشك.

العدالة التي نريدها اليوم هي العدالة التي تحمي الحياة، وتصون الكرامة، وتمنع تكرار المآسي، وتفتح آفاقاً للإصلاح والتأهيل والوقاية وألا تختبر المجتمع في إنسانيته.